جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
دراسات عليا / تاريخ حديث

# أوضاع إسبانيا قبل الحرب الاهلية:

**اسم التدريسي**

**ا.د. عواد إبراهيم خضر**

1448هـ

2026م

كانت إسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر تخضع لنظام ملكي دستوري يتربع على عرشه الملك ألفونسو الثالث عشر، وهو نظام استمد بقاءه وقوته من دعامتين أساسيتين لا غنى عنهما، وهما الكنيسة الكاثوليكية ونفوذ ضباط الجيش. وعلى الرغم من أن الطبقة البرجوازية كانت تضمر معارضة واضحة لهذا الحكم الملكي، إلا أنها افتقرت تماماً إلى الرغبة الحقيقية والعزيمة الصلبة لمواجهة هذا النظام وإسقاطه. وطوال ذلك القرن، لم تسعَ البرجوازية الإسبانية بأي شكل من الأشكال للنهوض بالدور التاريخي البارز الذي نهضت به نظيراتها في دول مثل فرنسا وبريطانيا، ويعود هذا التخاذل إلى تأخر ظهورها التاريخي واعتمادها الشديد على رأس المال الأجنبي، فضلاً عن كونها طبقة تستغل الجماهير الكادحة وتحفر في أجسادهم لمراكمة ثرواتها، مما جعلها عاجزة كلياً عن تقديم نفسها كقيادة وطنية قادرة على توجيه الأمة نحو التخلص من الحكم القديم ولو لفترة وجيزة من الزمن.

تفاقمت الأوضاع السياسية والاجتماعية سوءاً إثر الانهزام المدوي لإسبانيا الملكية في الحرب التي خاضتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1898، وهي الهزيمة التي أسفرت عن فقدان إسبانيا لجميع مستعمراتها الخارجية. وقد كشفت هذه الحرب بشكل جلي عن حجم الفساد الداخلي العميق الذي كان ينخر في جسد الدولة، والذي تجسد بوضوح في ممارسات الطبقة الأرستقراطية الحاكمة التي كانت تستغل أبناء الشعب أبشع استغلال من أجل جمع الثروات وتكديسها. وقد دفع هذا الواقع المرير بالشعب الإسباني إلى القيام بعدة ثورات متتالية بهدف التخلص من هذا الحكم الفاسد والمطالبة بإصلاحات جذرية، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع، ولعل أبرزها ثورة مدينة برشلونة التي اندلعت في عام 1909. ومما زاد من ثقل المتاعب التي أثقلت كاهل الدولة الإسبانية هو عزلتها السياسية عن بقية الدول الأوروبية طوال فترة الحرب العالمية الأولى، وما إن انتهت تلك الحرب حتى واجهت

إسبانيا تحدياً أمنياً وعسكرياً بالغ الخطورة تمثل في ثورة الريف المراكشي التي قادها الزعيم عبد الكريم الخطابي، والتي بلغت ذروتها في معركة أنوال حيث نجح الخطابي في إلحاق هزيمة ساحقة بالجيش الإسباني، وهي المعركة التي راح ضحيتها أكثر من عشرة آلاف قتيل في عام 1921.

تركت هزيمة أنوال المروعة وطأة شديدة القسوة على إسبانيا، سواء على مستوى الحكومة أو الشعب، وخلقت أزمة داخلية حادة وعاصفة دفعت الجماهير إلى المطالبة بضرورة محاكمة جميع المسؤولين والتحقيق الشامل حول مجريات تلك الكارثة. واستجابة لهذا الضغط الشعبي، قام البرلمان الإسباني بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق، والتي أعدت بالفعل تقريراً مفصلاً حول ما جرى، إلا أن هذا التقرير لم يُعرض أبداً أمام الشعب نظراً لاحتوائه على فضائح مدوية واتهامات خطيرة لم يسلم منها حتى الملك ألفونسو الثالث عشر شخصياً. وقد لقي قرار حجب التقرير احتجاجاً واسعاً وعنيفاً من قبل البرلمان والصحافة وعموم الشعب، وفي محاولة يائسة لإنقاذ نفسه وعرشه من السقوط، عمد الملك ألفونسو إلى إقامة حكومة ديكتاتورية عسكرية بقيادة الجنرال بريمو دي ريفيرا في شهر أيلول من عام 1923. وقد اتخذ هذا الديكتاتور سلسلة من الإجراءات الصارمة التي شملت حل البرلمان، وفرض الأحكام العرفية، وتطبيق قيود خانقة على الحريات العامة، وإخضاع الصحافة لرقابة شديدة، فضلاً عن نفي زعماء المعارضة خارج البلاد. وطيلة فترة حكمه القمعي، كانت إسبانيا تغلي بمشاعر السخط والحقد والغضب في مختلف الأوساط الشعبية، وترافق ذلك مع اندلاع اضطرابات خطيرة ضد الحكومة، وانتشار حالات العصيان والتمرد داخل صفوف الجيش، في حين انخرط طلاب الجامعات وطبقات العمال في مظاهرات حاشدة وأحداث شغب مستمرة.

أمام هذا الوضع المتفجر وتحت التأثير القاسي للأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي عصفت بالعالم في عام 1929، حاول الجنرال بريمو دي ريفيرا في عام 1930 إجراء استفتاء لحاميات إسبانيا العسكرية بغية منحه الثقة للاستمرار، إلا أن زملاءه من العسكريين صوتوا ضده، وكان سقوط ديكتاتوريته إيذاناً بقيام نظام شبه عسكري ضعيف أفضى بشكل مباشر وسريع إلى إعلان الجمهورية. ففي شهر شباط من عام 1931، صدر مرسوم يقضي بإجراء انتخابات عامة، فانتهزت الأحزاب الجمهورية هذه الفرصة الذهبية وجعلت من هذه الانتخابات وسيلة لاستفتاء الشعب والاختيار بين بقاء الملكية أو قيام الجمهورية. ولأن الملك ألفونسو كان مقتنعاً تماماً بعدم مقدرة الأحزاب اليمينية على كسب الأغلبية في هذه الانتخابات، فقد دعا إلى إجراء انتخابات بلدية عوضاً عن ذلك، غير أن جميع المدن الكبرى صوتت ضده بشكل حاسم، على الرغم من أن الملكيين تمكنوا من الحفاظ على الأغلبية في المناطق الريفية عبر استخدام أسلوبهم المخادع في السيطرة والتأثير. وعندما بدأت الحشود الشعبية تتجمع وتتظاهر في شوارع العاصمة مدريد معلنة عداءها الصريح للملكية، قرر الملك أخيراً التنازل عن العرش مصرحاً بأن الانتخابات التي جرت يوم الأحد أظهرت له أنه لم يعد يحظى بمحبة شعبه. وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة، غادر الملك ألفونسو البلاد دون أن يعلن عن تنازله رسمياً عن العرش، وكان يحدوه الأمل بأنهم سيستدعونه للعودة في المستقبل بعد أن تتفشى الفوضى، لكن ذلك لم يحدث أبداً، وعاش الفونسو الثالث عشر بقية حياته في المنفى بفرنسا حتى وافته المنية في عام 1941.

بعد رحيل الملك، ظلت إسبانيا تعاني من استمرار الاضطرابات والانقسامات العميقة والصراع المرير بين مختلف الأحزاب للسيطرة على السلطة، إضافة إلى فشل المجلس التشريعي المنتخب في إقامة حكم جمهوري مستقر يتلاءم مع مطالب

وطموحات الشعب. وفي التاسع من شهر كانون الأول من عام 1931، أجريت انتخابات جديدة أسفرت عن فوز أغلبية ساحقة من الجمهوريين اليساريين والاشتراكيين، حيث بادروا إلى إصدار دستور جديد وتم الإعلان رسمياً عن قيام الجمهورية الإسبانية الثانية برئاسة نيسيتو ألكالا زامورا. وقد عملت هذه الحكومة على إقرار وإجراء إصلاحات جذرية مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية، ورغم أن هذه الإصلاحات أدت في البداية إلى زيادة ثقة الشعب في الحكومة، إلا أنها كانت في الوقت ذاته السبب الرئيسي في ظهور طبقات قوية معادية للحكومة تتمثل في الملكيين، ورجال الدين، والطبقة الأرستقراطية، إلى جانب جهة أخرى معارضة وهي الفئة اليسارية المتطرفة التي نادت بضرورة قيام حكومة شيوعية في إسبانيا وعملت جاهدة على تحويل نظام الحكم بالكامل. لكن فشل الحكومة لاحقاً في تطبيق تلك الإصلاحات التي نادت بها أدى إلى تذمر شعبي كبير تم التعبير عنه بإقامة مظاهرات واسعة، غير أن السلطات قامت بقمعها بشكل وحشي وعنيف، مما تسبب في النهاية في سقوط هذه الحكومة في عام 1933.

**التنافس الحزبي اليميني اليساري في اسبانيا:**

في 1933، تم إجراء انتخابات مسبقة ومبكرة فازت بها أحزاب اليمين التي سارعت إلى تشكيل حكومة جديدة، وجاء ذلك في سياق سياسي تزامن مع صعود الحركات الفاشية في أوروبا ككل. لكن هذه الحكومة اليمينية لم تستطع إطلاقاً السيطرة على الأوضاع المتدهورة، ومما زاد الطين بلة هو سياسة الانكماش المالي القاسية التي اتبعتها، وجهدها الحثيث في إلغاء التشريعات الزراعية السابقة وتعديل نصوصها بهدف إنشاء ما يسمى بالملكية العائلية. وإلى جانب ذلك، عمدت هذه الحكومة إلى قمع الإضرابات العمالية الواسعة التي وقعت في مقاطعة أستورياس بطريقة بالغة الوحشية، وذلك على يد الفرقة الأجنبية وفرقة المغاربة العسكرية، وقد أدت كل هذه

السياسات القمعية والتراجعات الاقتصادية إلى تكاتف المعارضة وتشكيل جبهة شعبية واسعة في البلاد تطالب بشدة بإسقاط هذه الحكومة اليمينية.

شهدت إسبانيا في عام 1936 انتخابات مفصلية وحاسمة انقسمت فيها الساحة السياسية بين طرفين رئيسيين ومتناقضين، حيث ضم الطرف الأول حزب اليمين وشاركته في ذلك التحالف بعض الجماعات الأخرى المؤيدة لتوجهاته، بينما تمثل الطرف الثاني في الأحزاب اليسارية المتنوعة التي شملت الجمهوريين، والاشتراكيين، والشيوعيين، والفوضويين، والذين اتحدوا جميعاً لأغراض انتخابية بحتة تحت مظلة ما يسمى بالجبهة الشعبية، وكان من أهم وأبرز زعمائهم مانويل أزانا. وقد نالت هذه الجبهة اليسارية انتصاراً ساحقاً في هذه الانتخابات بحصولها على مائتين وثمانية وسبعين مقعداً، وبهذا الانتصار أصبح مانويل أزانا رئيساً للجمهورية. لكن رغم هذا التغيير السياسي الكبير، لم تهدأ الأوضاع إطلاقاً بل ازدادت تعقيداً وتشابكاً بسبب كثرة الاتجاهات والانقسامات الحادة بين الشيوعيين، والتحالفات التي برزت بين بعض الزعامات الاشتراكية وزعماء بعض النقابات ومنظمة الفلانج، وقد أثار الفوضويون والشيوعيون إضرابات عمالية ضخمة ومؤثرة في العاصمة مدريد، وترافق ذلك مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي زادت من نسبة البطالة بشكل مخيف.

وبسبب هذه الأوضاع المأساوية والمتوترة، انطلقت بعض التحذيرات الجدية التي تشير إلى أن هناك ثورة عارمة توشك على الوقوع، ولكن التساؤلات كانت تدور حول الأسس التي ستقوم عليها هذه الثورة، ومتى ستندلع، وأين سيكون مركزها، وسط مخاوف من أن تتمخض هذه الثورة عن إرساء ديكتاتورية عمالية. وفعلاً، اشتدت الفوضى التي رفع لواءها النقابيون والشيوعيون، واقتتل الناس في الشوارع والمدن، وقام الفلاحون الغاضبون بالاستيلاء بالقوة على الأراضي الزراعية، وتم توجيه اتهامات صريحة للحكومة بعدم قدرتها على التحكم في مجريات الوضع الخطير

الذي ساد البلاد، وعدم تمكنها من المحافظة على أبسط مقومات الأمن والنظام. وفي شهر تموز من عام 1936، تم الإعلان رسمياً عن إحصائية مفزعة للحوادث التي عصفت بإسبانيا منذ إجراء الانتخابات الأخيرة، حيث شملت هذه الكارثة حرق مائة وستين كنيسة، وتسجيل مائتين وتسع وستين جريمة اغتيال سياسية، واندلاع مائة وثلاثة عشر إضراباً عاماً بالإضافة إلى ثمانية وعشرين إضراباً جزئياً، كما تمت مهاجمة عشر جرائد ومقرات صحفية بسبب نشرها لهذه الوقائع المروعة. ولم تكن هذه الأحداث الكارثية والمأساوية بسبب تصرفات اليمين وحده أو اليسار منفرداً، بل إن كل الأطراف المتصارعة كانت سبباً مباشراً في تأجيج هذه الفوضى الشاملة التي مهدت الطريق بشكل حتمي ومباشر إلى قيام حرب أهلية طاحنة ومدمرة في إسبانيا.